مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

طالب بإنشاء هيئة عامة للنزاهة خلال ندوة نسائية في مقره الانتخابي بمشرف

فهد المسعود: الإصلاح السياسي والتطوير والبناء ومحاربة الفساد محاور أساسية لنهضة الكويت

مرشح الدائرة الأولى فهد المسعود

شدد مرشح الدائرة الأولى م. فهد المسعود على ضرورة إقرار قانون كشف الذمة المالية ووضع آلية لتعيين القياديين ومحاسبتهم، مؤكدا أن الإصلاح السياسي مدخل أساسي لجميع الإصلاحات الاقتصادية والصحية والتعليمية، ومبينا أن هناك محاور أساسية لتحقيق نهضة الكويت، يمكن تحديدها في تنفيذ متطلبات الإصلاح والتركيز على محاربة الفساد، ومن ثم دفع عجلة البناء والتطوير.

وقال م. المسعود في ندوة انتخابية للنساء في مقره بمنطقة مشرف إن ما شهدته الكويت في السنين الأخيرة الماضية من أزمات سياسية انعكست سلبا على اقتصاد البلد ومستوى الخدمات المقدمة وتفشي الفساد، ومع حل مجلس الأمة ورحيل الحكومة، لتأتي الفرصة للتغيير والتجديد في الرؤية والمنهجية من أجل تحقيق الإصلاحات الشاملة لبلدنا الحبيب، لافتا إلى أن البداية تكون في تشخيص الأزمة حتى نقدر أن نعطي العلاج المناسب والناجح لها من أجل ان نبدأ بداية صحيحة على سلم الاصلاحات الشاملة، ولعل الاستقرار السياسي هو مقصدنا وهدفنا وهو يشكل حجر الزاوية من أجل الإصلاح والبناء.

الإصلاح السياسي

قال المسعود إن الإصلاح السياسي هو المدخل الأساسي لجميع الإصلاحات كالاقتصادي والصحي والتعليمي وغيرها من الإصلاحات، مبينا أن أولى الخطوات هي المشاركة الايجابية في الانتخابات واختيار الأصلح لتمثيل الأمة، فإذا صلح الاختيار كان المجلس اقرب للصلاح (نريد مصلحين).

وطالب الحكومة بقراءة مخرجات الانتخابات جيدا حتى تستطيع اجتياز المرحلة القادمة بعناصر متجددة، من خلال رؤية جديدة وواضحة، ورسالة محددة، وإستراتيجية ومنهجية جديدة تبدأ باختيار عناصر الوزارة وفق معايير محددة (مشاركة مؤسسات المجتمع المدني).

وتناول المسعود أهمية التأكيد على مبادئ الفصل بين السلطات مادة 50 من الدستور، واستقلالية القضاء، وضرورة احترام الدستور وتطبيق اللوائح والقوانين التي تنظم عمل المجلس واستخدام الأدوات الدستورية الاستخدام الأمثل، مشيرا إلى أن الحكومة السابقة هي أول من انتهكت الدستور وفرغته من محتواه بإسقاطها الاستجواب الأخير وتسييس قضية النائب السابق د.فيصل المسلم بعد تجاوز على المادتين 108 و110، ولهذا لابد أن تكون هناك ممارسة صحيحة لأدوات الدستور، وتطبيق اللوائح الخاصة في إدارة الجلسات وعدم المجاملة.

ضرورة توفير خدمة إنجاز المعاملات للأرامل والمطلقات وإنشاء مستشفى خاص للأمومة في كل محافظة

لابد من إقرار قانون كشف الذمة المالية ووضع آلية لتعيين القياديين ومحاسبتهم

وبين مرشح الدائرة الأولى م. فهد المسعود أن إصلاح جميع المؤسسات الدستورية يأتي بالتصدي لجميع أنواع الفساد من خلال حزمة من التشريعات وقوانين الإصلاح، وذلك من خلال تطبيق القوانين، العدل والمساواة، محاربة الواسطة خصوصا في التعيينات والترقيات وملفات كالعلاج في الخارج، آلية لتعيين القياديين ومحاسبتهم، تأسيس قواعد سليمة، العمل من اجل استقرار سياسي، مبدأ تكافؤ الفرص، حزمة من التشريعات والقوانين أمر ضروري وملح، فضلا عن إنشاء هيئة عامة للنزاهة وقانون كشف الذمة المالية قانون تضارب المصالح، تغليظ العقوبة على الإعلام الفاسد حفاظا على وحدة وتماسك المجتمع.

وفي موضوع المشاريع التنموية بين المسعود أنه لن يتحقق التطوير إلا إذا أصبح عندنا استقرار في العمل السياسي أي في البندين الأول والثاني من هذا الطرح، فعملية التنمية تتطلب اختيار قياديين أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية اقتصادية وسياسية وفردية واجتماعية وذلك لتحسين الأحوال المعيشية، حيث إن تأخر الكويت في مختلف المجالات جاء بسبب غياب الرؤية والإستراتيجية والخطط التنموية أمثلة على ذلك: البطالة عدم القدرة على استيعاب الخريجين بجميع التخصصات.

وذكر أن نسبة البطالة في الكويت بلغت حاليا 5,5٪ وهي متوسط المعدل العالمي، رغم ما تتمتع به الكويت من ثروات وموارد، والقلق أن تزيد هذه النسبة دون وجود حلول جذرية من الحكومة تكون كفيلة لتأمين وظائف للشباب العاطل عن العمل، والبطالة لها آثارها السلبية على المجتمع.

ورأى أنه من الحلول التي تحد من البطالة التقاعد المبكر وإحلال الكويتي بدلا من الوافد وطرح مشاريع استثمارية للشباب ووقف التعليم في بعض التخصصات لتشبع سوق العمل منها وتشجيع الشباب على التوجه للأعمال المهنية كالكهرباء والاتصالات والميكانيكا وغيرها من التخصصات المهنية، التوجه للصناعات المتوسطة والثقيلة لتحويل الكويت الى بلد منتج وهنا الفرصة تأتي لخلق وظائف للشباب للحد من البطالة وخلق فرص وظيفية لكل التخصصات دون الانتظار ـ أي استيعاب الخريجين بجميع التخصصات ـ لا أن تكون التعيينات حاليا على أساس الكوادر الجاهزة، ويعزز هذا التوجه التركيز على تنمية الموارد البشرية لأن الاستثمار في المواطن هو الاستثمار الحقيقي في خطط التنمية، لذا يجب زيادة الاهتمام بالشباب وتوفير مراكز شبابية على مستوى أكاديمي عالمي.

أكد خلال افتتاح مقره الانتخابي أن رقابة ديوان المحاسبة ضمانة مهمة لحماية المال العام

وسمي الوسمي: الحكومة مطالبة بتعزيز فرص العمل في القطاع الخاص درءاً لاستنزاف الميزانية العامة

وسمي الوسمي في مقره الانتخابي ويبدو عريف الحفل مفتتحا الندوة

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الأولى المحامي وسمي الوسمي على ضرورة تحرك مجلس الأمة القادم لتعديل قانون حماية الأموال العامة، لافتا الى ان القانون الحالي غير كاف في ملاحقة المعتدين مشددا على ضرورة المشاركة الفعالة في الانتخابات المقبلة وان يكون للشباب دور مؤثر في نتائج الانتخابات.

وقال الوسمي في افتتاح مقره الانتخابي بندوة تحت عنوان «نحو مستقبل أفضل» أمس الأول في منطقة سلوى ان قانون حماية الأموال بشكله الحالي يسهل لضعاف النفوس الاعتداء على الأموال العامة والإضرار بها، مضيفا ان رقابة ديوان المحاسبة المالية من الضمانات المهمة لحماية الأموال العام من الاعتداء عليها، وانه يتعين على جهاز ديوان المحاسبة إحالة القضايا ذات الشبهات المالية على المال العام الى النيابة العامة دون الرجوع الى الجهة الحكومية لأخذ موافقتها، معتبرا ان هذا الأمر بمثابة فراغ تشريعي حيث يسهل لضعاف النفوس الإفلات من العقاب بعد اعتدائهم على المال العام.

وطالب الحكومة بتشديد البنك المركزي رقابته على الشركات الاستثمارية، مبينا ان من الأسباب التي أدت الى تفاقم الأزمة المالية في الكويت هو ضعف رقابة البنك المركزي على الشركات والكيانات المالية الكبرى.

وأكد على أهمية التصدي لقضية الفساد وفق منظور شمولي منوها الى ان قضية الإيداعات المليونية أصبحت في أيدي القضاء الكويتي وشدد على ضرورة حل قضية تسرب الموظفين الكويتيين من القطاع الخاص والتدفق نحو القطاع الحكومي بعدما قامت عدة مؤسسات مالية بإجبار الكوادر الكويتية الشبابية على ترك وظائفهم من جهة، وارتفاع مميزات الوظائف الحكومية التي تجاوزت مميزات الوظائف في القطاع الخاص من جهة أخرى.

وأكد الوسمي ان صمت الحكومة ازاء عدم حسم ملف تعزيز فرص العمل في القطاع الخاص سيعمل على استنزاف الميزانية العامة بسبب تركز التوظيف في القطاع الحكومي، لافتا الى ان الحكومة السابقة ماطلت في حسم هذا الملف وساعدت على تسرب أكثر من ألف موظف من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي وابتعاد العديد من خريجي الجامعات والمعاهد العام الماضي على العمل في القطاع الخاص والتوجه نحو العمل الحكومي بسبب عدم وجود المزايا والحوافز التي تشجع على العمل في القطاع الخاص علاوة على افتقاد عدد منهم للأمان الوظيفي في القطاع الخاص والذي يستلزم من الحكومة ان تدعمه وتحرص على رفع معدلات التوظيف فيه لما سيساعد على حل مشكلة البطالة وسرعة توفير الفرص الوظيفية للخريج والخريجة الكويتية في شتى مجالات التخصص الملائمة لهم.

على الحكومة التصدي لقضية الفساد وفق منظور شمولي

دعم القطاعين الخاص والحكومي بتوازن سيفتح المجالات أمام الخريجين

وبين الوسمي ان دعم القطاعين الخاص والحكومي بتوازن سيفتح المجالات أمام الخريجين بالذهاب الى القطاع الخاص وسيخفف من العبء عن الميزانية العامة مؤكدا تبنيه لرفع قيمة القرض الإسكاني بشكل يتناسب مع تغيرات أسعار السوق وأسعار بعض مواد البناء التي هي في ارتفاع دائم.

ولفت الى أهمية اقامة مراكز للشباب في كل المناطق السكنية تلبي احتياجات واهتمامات الشباب الثقافية والرياضية والفنية بحيث تكون على أعلى مستوى وبأحدث المواصفات العصرية.

ودعا الوسمي الى انجاز قانون الحقوق المدنية والاجتماعية الخاص بالمرأة ومعالجة النواقص التشريعية المرتبطة به.

من خلال تعزيز الشراكة الاجتماعية للمرأة من خلال منحها المزيد من الفرص لتشارك أخاها الرجل في اعتلاء المناصب القيادية في الدولة. مع ضرورة حل مشكلات المرأة المتزوجة من غير كويتي، كالمشكلة الإسكانية وغيرها من حقوق أبنائها المنقوصة.

وكذلك اقامة مراكز نسائية في المناطق السكنية أسوة بمراكز الشباب لتلبية اهتمامات واحتياجات البنات، فهن جزء رئيسي من التكوين السكاني والاجتماعي.

واشار الى ان برنامجه الانتخابي يضمن رفض أي قانون يحد من حرية التجمع والاجتماعات العامة مع العمل على تعديل قانون المسيرات والتظاهرات العامة بحيث يصبح أكثر مرونة من القانون الحالي، والعمل على تعديل قانون الحبس الاحتياطي بما يضمن حقوق المتهم ويتوافق مع حقوق الإنسان دوليا والتأكيد على حق المتهم بوجود محام في جميع مراحل التحقيق، والتأكيد على مسألة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ورفض أي تضييق على الأديان والمذاهب، فضلا عن العمل على إصدار قانون لحماية الوحدة الوطنية ومحاسبة كل من يدعو بطريقة أو بأخرى الى زعزعة الأمن الوطني.

وأكد انه سيسعى الى العمل على إصدار قوانين تتعلق بالذمة المالية لكل من يرشح لمنصب عام والعمل على اقامة هيئة لمكافحة الفساد، والدفع باتجاه تحسين الخدمات الصحية لمواكبة التطور العالمي في جميع المجتمعات والدول المتحضرة.

● محمد الجلاهمة

فهد المسعود متحدثا إلى ناخبات من الدائرة الأولى

النائب السابق د.عبدالله النيباري في مقدمة الحضور في مقر الوسمي

جانب من الحضور النسائي

جانب من الحضور في افتتاح مقر وسمي الوسمي